تجنيس ملايين الإيرانيين من الحرس الثوري ولبنانيين من حزب الله

سوريا : قتلى من قوات «قسد» و«داعش» في قصف للتحالف الدولي

القيادي في الحرس الثوري قاسم سليماني مع مسلحين من ميليشيات موالية لإيران في سوريا

معتقل سوري بين جنديين

عواصم – «وكالات» : بدأت إيران العمل مع نظام بشار الأسد على تغيير التركيبة الديموغرافية للمناطق التي هجرها السوريون بسبب الحرب الظالمة، بتجنيس إيرانيين ولبنانيين، بينهم عناصر من الحرس الثوري وحزب الله.

ووفقا لصحيفة «المستقبل» اللبنانية أمس الخميس، أكد تقرير حديث لمعهد بحوث إعلام الشرق الأوسط ميمري، من واشنطن، أن طهران استغلت الحرب السورية لطرد سكان من مناطقهم واستقدام آخرين من إيران إليها، ما يؤكد نيتها في «تغيير التركيبة الديموغرافية لسوريا».

وقال المعهد، إن السلطات السورية تعتمد مجموعة من الأساليب لطرد الأهالي من بعض المناطق، مثل «التهديد، والحصار، والتجويع، والتعذيب، والاستيلاء على الممتلكات»، بالتوازي مع تجنيس القادمين من إيران.

وأشار التقرير إلى أن تجنيس ملايين الإيرانيين واللبنانيين، من بينهم عناصر في الحرس الثوري، ومن حزب الله اللبناني، الأشهر الماضية.

وفي 7 نوفمبر الجاري، كشفت رسالة من رئيس المخابرات العامة السورية إلى وزير داخلية السوري، وفيها قائمة إسمية بإيرانيين مرشحين للحصول على الجنسية السورية، في دمشق، وريف دمشق، وحلب، ودير الزور.

وذكر معهد ميمري، أن الهدف من تجنيس عناصر حزب الله في جنوب سوريا، على طول الحدود مع إسرائيل، إخفاء وجود هذه الميليشيات في المنطقة.

من ناحية أخرى أفادت المعارضة السورية بمقتل 15 عنصرا من قوات سوريا الديمقراطية (قسد) و6 من مسلحي تنظيم داعش في قصف لطائرات التحالف الدولي على ريف دير الزور الشرقي.

وقال مصدر في مجلس دير الزور المدني التابع للمعارضة السورية، في تصريح صحافي اليوم، إن «القصف استهدف منزلا في بلدة الكشمة شمال شرق بلدة هجين كان يتخذه التنظيم سجناً لعناصر قسد الذين تم أسرهم منذ أيام».

وأكد المصدر أن « المنزل المستهدف يقع وسط القرية وقد تم تدميره بشكل كامل إضافة إلى 3 سيارات تابعة لتنظيم داعش».

وكان تنظيم داعش بث خلال الأيام الماضية صورا لعناصر من قوات سوريا الديمقراطية أغلبهم من محافظتي الرقة وريف حلب الشرقي تم أسرهم خلال المعارك مع مسلحي التنظيم.

وأرسلت قوات سوريا الديمقراطية خلال اليومين الماضيين تعزيزات عسكرية كبيرة إلى مدينة هجين وريفها والتي تعد آخر معاقل التنظيم في ريف دير الزور الشرقي.

من جهة أخرى طالب محققو جرائم الحرب بالأمم المتحدة سوريا الأربعاء بإبلاغ أسر من اختفوا أثناء الاحتجاز بما حل بهم وتقديم سجلات طبية ورفات من ماتوا أو أعدموا في الاعتقال.

وقالت اللجنة الدولية للتحقيق عن سوريا: «لا يمكن التقدم في اتجاه إقرار سلام دائم لإنهاء الحرب المستمرة منذ ما يقرب من 8 أعوام دون تحقيق العدالة».

وبعد سنوات من الصمت الحكومي، قالت السلطات السورية في تقرير أصدرته قبل تسليمه لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنها «أصدرت هذا العام قائمة «آلاف أو عشرات الآلاف» المعتقلين الذين يُزعم أنهم ماتوا بين 2011 و 2014».

وقالت اللجنة الدولية للتحقيق: «من المعتقد أن أغلب الوفيات قيد الاعتقال وقعت في مراكز اعتقال تديرها أجهزة المخابرات، أو جيش النظام السوري لكن اللجنة لم تتلق أي واقعة تسليم جثامين أو متعلقات شخصية للمتوفين».

وتابعت اللجنة المستقلة التي يرأسها باولو بينهيرو إلى أن في كل الحالات تقريبا، أشارت شهائد وفاة السجناء التي سلمت لأسرهم إلى أن سبب الوفاة «أزمة قلبية» أو «جلطة».

وأضافت اللجنة «بعض الأفراد من المنطقة الجغرافية ذاتها توفوا في نفس التاريخ فيما يحتمل أن يكون إعداما جماعيا».

وفي أغلب الحالات كان مكان الوفاة المذكور مستشفى تشرين العسكري، أو مستشفى المجتهد، وكلاهما قرب دمشق لكن لا يذكر اسم مركز الاعتقال.

وأضاف التقرير «يتعين على القوات الموالية للحكومة، وبالأساس على الدولة السورية، أن تكشف علنا مصير هؤلاء المعتقلين المختفين أو المفقودين دون إبطاء» مشيرا إلى أن ذلك يشمل قوات النظام السوري والقوات الروسية والقوات المتحالفة.

وتابع التقرير «من حق الأسر معرفة الحقيقة عن وفاة أقاربها، وتسلم رفاتهم».

وفي تقرير صادر في 2016 خلصت اللجنة الدولية للتحقيق إلى أن نطاق الوفيات في السجون يشير إلى أن حكومة رئيس النظام بشار الأسد مسؤولة عن «عمليات إبادة تعتبر جريمة ضد الإنسانية».

ويقول التقرير: «في سوريا يتعين على أحد أفراد الأسرة تسجيل الوفاة خلال شهر من الحصول على شهادة الوفاة، وعدم القيام بذلك يقود إلى دفع غرامات تزيد بعد عام».

وأضاف التقرير أن «الكثيرين لا يتمكنون من ذلك في الوقت المقرر، لوجود ملايين اللاجئين السوريين في الخارج ونازحين داخل البلاد».

وتابع أن «غياب شهادة وفاة رسمية يمكن أن يؤثر على حقوق السكن، والأرض، والعقارات لأقارب المتوفى»، مشيرا إلى أن الأسر التي تعولها نساء، تواجه المزيد من التحديات فيما يتعلق بحقوق الميراث.

■ الأمم المتحدة تطالب دمشق بكشف قوائم آلاف الموتى «بجلطة» أو «أزمة قلبية» في سجونها

لبنان: تحرير 27 سورياً خطفتهم جماعة مسلحة

قوات من الجيش اللبناني

بيروت – «وكالات» : حررت وحدة من الجيش اللبناني 27 سورياً، اختطفتهم مجموعة مسلحة في سهل البقاع المحاذي للحدود السورية، للمطالبة بفدية مالية، واعتقلت الخاطفين في عملية شنتها مساء الأربعاء.

وقال بيان لمديرية التوجيه في قيادة الجيش اللبناني، وفق موقع «روسيا اليوم»، أمس الخميس، إن الجيش، داهم مزرعة تأكد وجود سوريين مخطوفين فيها، وأطلق سراح جميع المحتجزين، وأوقف خاطفيهم اللبنانيين، وضبط معهم أسلحة حربية، وسيارتين.

وأوضح الجيش أنه سلم المعتقلين للجهات المعنية للتحقيق معهم تحت القضاء اللبناني المختص.

مصر: 240 ألف لاجئ مسجلون رسمياً في قوائم مفوضية الأمم المتحدة

صورة من تقرير مفوضية شؤون اللاجئين

القاهرة – «وكالات» : كشف تقرير حديث للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن عدد اللاجئين المسجلين رسمياً في مصر بلغ 240 ألف شخص حتى نهاية أكتوبر الماضي، وأن عدد الذين تم تسجيلهم في عام 2018 بلغ 25 ألف شخص.

وأوضح التقرير أن اللاجئين السوريين جاءوا على رأس القائمة بـ132 ألف شخص أي بنسبة 55 في المئة من الأعداد المسجلة رسمياً، ثم بلغ عدد السودانيين 39 ألف شخص، والإثيوبيين 15 ألف لاجئ، ومن اليمن 7 آلاف شخص، وهناك 8 آلاف من دول عدة.

وأشار التقرير إلى أن اللاجئين الأجانب جاءوا لمصر من 58 دولة حول العالم، وأن مكتب المفوضية يستقبل جميع الراغبين في تسجيل أنفسهم.

وهناك أعداد من اللاجئين المتواجدين في مصر غير مسجلين رسمياً في كشوف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أمريكا تدعو الفلسطينيين للإفراج عن أمريكي يشتبه بأنه باع أرضاً ليهودي

مسؤول فلسطيني: إيران تمول استمرار الانقسام بين «فتح» و«حماس»

السفير الأمريكي لدى إسرائيل «ديفيد فريدمان»

عواصم – «وكالات» : اتهم عضو اللجنتين التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة المركزية لحركة فتح، عزام الأحمد، النظام الإيراني بتمويل الانقسام الفلسطيني والعمل على استمراره واستدامته، من خلال دفع الأموال لصالح حركة حماس.

وقال الأحمد، إن «إيران تريد استمرار الانقسام وتدفع الأموال لاستمرار ورقة قطاع غزة بيدها لتحسين وضعها أمام أمريكا».

وأضاف، أن «إيران تتبنى الشهداء في غزة ولا تتبناهم في القدس، لاستمرار الشغب في قطاع غزة، وأن دعم إيران لشهداء وجرحى مسيرة العودة يدعم استمرار الانقسام».

وأعلن النظام الإيراني، تبني شهداء مسيرة العودة الذين سقطوا على حدود قطاع غزة، خلال فعاليات مسيرة العودة وكسر الحصار، وهي الخطوة التي رحبت بها حركة حماس.

ولم يتوقف استغلال النظام الإيراني للقضية الفلسطينية وبيع المواقف تجاهها، لتهدئة الشارع الإيراني الغاضب من سياساته بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيران، نتيجة الفساد الكبير المتغلغل في الأوساط السياسية والاقتصادية، فضلاً عن العقوبات الأمريكية بسبب استمرار النشاطات الإيرانية النووية.

ويأتي هذا القرار بعد عودة العلاقات بين حركة حماس وإيران، في أعقاب انتخاب المكتب السياسي الجديد للحركة، وإزاحة الرئيس السابق له خالد مشعل من رئاسة صنع القرار في الحركة، حيث كان النظام الإيراني يصنف مشعل على أنه من الجناح الرافض للتدخل الإيراني في القضية الفلسطينية، والداعم لموقف عدد من الدول العربية.

كما بدأت فتح وحماس الفلسطينيتان اتهامات متبادلة بالمسؤولية عن تعطيل ملف المصالحة الفلسطينية بعد فشل آخر جولة مباحثات بينهما في العاصمة المصرية القاهرة، شملت لقاءات منفصلة للمسؤولين المصريين مع وفدي فتح وحماس.

وقال عضو اللجنتين المركزية لحركة فتح والتنفيذية لمنظمة التحرير عزام الأحمد: «لا نثق في حماس ومتأكدين أنه ليس لديها نية لإنهاء الانقسام، وفي الأسبوع المقبل ستجتمع لجنة لوضع خطوات نقوض سلطة حماس دون إلحاق الأضرار بسكان غزة».

وأضاف أن «حماس مصرة على إغلاق باب المصالحة، وعليه، فإن اللجنة التي شكلت لتنفيذ قرارات المجلس المركزي ستجتمع في الأسبوع المقبل لبحث كيفية بدء الإجراءات التي تقوض سلطة الانقسام في غزة».

ومن جانبها، قالت حركة حماس، إن «تصريحات عزام الأحمد انقلاب واضح على جهود مصر لتحقيق المصالحة، وتحمل تهديدا صريحا لقطاع غزة، وفيها إساءة لمن يقف مع غزة المحاصرة، وإلى جانب أسر شهداء وجرحى مسيرات العودة وكسر الحصار، وتعكس سوء نوايا هذا الفريق المتنفذ في حركة فتح، لأنه المتضرر الأكبر من نجاح الجهود المصرية والوطنية لتحقيق وحدة شعبنا وإنهاء حصار غزة، على حسب تعبيره.

وأضافت أن الحركة «ستتعاطى بكل جدية وإيجابية ومسؤولية وطنية مع كل الجهود المبذولة وفي مقدمتها الجهود المصرية، لتحقيق آمال شعبنا في الوحدة وإنهاء حصار غزة».

وكانت مصادر فلسطينية، كشفت في وقت سابق، لـ24، طرح مصر تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتولى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال أشهر، ووافقت حماس على المقترح، ورحبت به عدد من الفصائل الفلسطينية، فيما طلبت حركة فتح التشاور حوله مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

من ناحية أخرى دعا السفير الأمريكي لدى إسرائيل ديفيد فريدمان، الأربعاء، الفلسطينيين إلى إطلاق سراح أمريكي، من أصل فلسطيني، قال السفير إنه اعتقل «لبيعه أرضا إلى يهودي»، في انتهاك على ما يبدو لحظر فلسطيني قديم على بيع الأراضي للإسرائيليين.

واتهمت السلطة الفلسطينية سمسار العقارات الأمريكي، عصام عقل، بمحاولة بيع عقار في القدس الشرقية، دون الحصول على موافقة من شركائه في العمل أو على تصريح من السلطات.

ولم يشر تقرير نشرته وكالة الأنباء الفلسطينية إلى المشتري المقصود.

ويحظر القانون الفلسطيني، بيع الأراضي إلى دولة معادية أو أي من مواطنيها، ويستلزم بيع أي أراضي في القدس الشرقية، الحصول على تصريح من السلطة الفلسطينية.

وينظر الفلسطينيون في كل أنحاء الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، بريبة إلى مسألة بيع الأراضي إذ يرون أن سعي الإسرائيليين لشرائها جزء من مخطط لإحكام سيطرتهم.

ويعيش نحو نصف مليون إسرائيلي داخل مستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية، تعتبرها معظم القوى الأجنبية مخالفة للقانون الدولي لكونها مقامة على أراض محتلة.

وقال السفير الأمريكي، في إسرائيل على تويتر: «السلطة الفلسطينية تحتجز المواطن الأمريكي، عصام عقل، في السجن منذ شهرين. ما هي التهمة التي يشتبه في أنه ارتكبها؟ إنها بيع أرض ليهودي».

وأضاف فريدمان: «سجن عقل يتناقى مع قيم الولايات المتحدة، ومع كل مؤيد لقضية التعايش السلمي. نطالب بإطلاق سراحه فوراً».

وعبر أسامة القواسمي، المتحدث باسم حركة فتح، عن رفضه لتصريحات فريدمان ووصفه بأنه «سفير المستوطنين».

وقال: «نستهجن تصريحاته حول عصام عقل وأن اعتقاله مخالف للقيم الأمريكية. هل بناء المستوطنات لا يخالف هذه القيم».

وأضاف: «إننا في حركة فتح سنتصدى لكل المحاولات الهادفة إلى النيل من مدينة القدس ومقدساتها».

وقال جلال، والد عصام عقل، إن «محكمة فلسطينية مددت يوم الإثنين حبس نجله لمدة 45 يوماً».

وأضاف لرويترز أن هناك مماطلة ولا يوجد دليل على أن ابنه باع أي شيء لإسرائيليين مشيراً إلى أن كل هذه الاتهامات باطلة.

وقال اللواء عدنان الضميري، المتحدث باسم الأجهزة الأمنية، إن «الأجهزة اعتقلت خلال السنوات الماضية حوالي 20 شخصاً على خلفية بيع الأراضي».

وقال مسؤول أمني إسرائيلي، لرويترز، إن «عقل اعتقل في العاشر من أكتوبر(تشرين الأول) الماضي في مدينة رام الله، التي يوجد بها مقر السلطة الفلسطينية».

وقالت إسرائيل إن «أجهزتها الأمنية طلبت في وقت سابق من نظيرتها الفلسطينية إطلاق سراح عقل».